الأمم المتحدة

DP/FPA/2011/1

Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

**الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١**
٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
**صندوق الأمم المتحدة للسكان – توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة**

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

## متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: حالة تنفيذ التوصيات

## تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5/Add.7).

ويصف هذا التقرير الإجراءات التي اتخذها وخطط لها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويحتوي مرفق منفصل يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للصندوق (http://www.unfpa.org/public/site/global/lang/en/pid/6782)، على تفاصيل أوفى بشأن توصيات مراجعة الحسابات وحالة تنفيذها. وتناول الصندوق أيضا المسائل المتصلة بمراجعة الحسابات في تقريره عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠٠٩ (DP/FPA/2010/20)، الذي قدمه إلى المكتب التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٠.

161210 141210 10-65164 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٨، يوضح هذا التقرير درجة الأولوية التي أعطيت لكل توصية من توصيات مراجعة الحسابات. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ كان الصندوق قد نفذ ٣١ توصية من مجموع ٩٣ توصية.

والإدارة العليا للصندوق ملتزمة بالتصدي للتحديات المرتبطة بالتنفيذ والتقيد بالإجراءات على الصعيد الوطني. وحدد الصندوق أولويات تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وعزز عملية المتابعة كي يكفل اتخاذ الإجراء الملائم في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، وضع الصندوق نهجا شاملا ومنهجيا يعزز الضوابط الداخلية ويكفل التقيد بالإجراءات. وخصص الصندوق موظفين لتناول كل توصية وحدد مواعيدا مستهدفة لإكمال المهام. ووضع الصندوق أيضا آليات للمساءلة الشخصية، بغرض كفالة مساءلة المديرين عن تنفيذ التوصيات.

# أولا – مقدمة

١ - عملا بقرار المكتب التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5/Add.7). وفي الوثيقة (A/65/498)، استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقرير مكتب مراجعي حسابات الأمم المتحدة وتقرير الأمين العام المناظر له (A/65/296/Add.1).

٢ - واعترف الصندوق، منذ إنشائه، بأهمية التنمية التي تتولى البلدان ملكيتها وقيادتها، وشجع عليها. واسترشادا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات بشأن الأنشطة التنفيذية للتنمية لمنظومة الأمم المتحدة، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا، يركز الصندوق جهوده على الملكية الوطنية، ويستخدم، بقدر المستطاع، التنفيذ الوطني باعتباره طريقته المفضلة للتنفيذ. ونظرا إلى أن الصندوق منظمة صغيرة تسعى لتفادي قيام هياكل متوازية، فهو يعتمد على الشركاء الوطنيين، وخاصة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في تنفيذ برامجه.

٣ - ويدرك الصندوق أن هذا النهج يثير تحديات، خاصة في ما يتصل بقدرات الشركاء الوطنيين وأثرها على المساءلة. والصندوق ملتزم بمعالجة التحديات التي أشار إليها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وقد اتخذ بالفعل إجراءات بشأن العديد من التوصيات. وقد تعززت استجابة الصندوق بفضل اتباع النهج الشامل والمنهجي الذي يعزز الضوابط ويكفل التقيد بالإجراءات. ويستند هذا النهج إلى الركائز التنظيمية التالية:

(أ) تعهد ثقافة المساءلة وجعل المساءلة أولوية مؤسسية للصندوق؛

(ب) تقوية الضوابط بعدة سبل منها الأخذ بإطار الرقابة الداخلية والإطار الجديد لإدارة المخاطر في المؤسسة؛

(ج) بناء القدرات من خلال توفير الدعم والتدريب لموظفي الصندوق والشركاء المنفذين؛

(د) كفالة قيام الإدارة العليا بالرصد والمتابعة بصورة منهجية من خلال تقديم التقارير بصفة منتظمة إلى الهيئات الإدارية وهيئات صنع القرار الأخرى؛

(هـ) تقوية الروابط بين المساءلة وإدارة الأداء، من خلال كفالة إخضاع جميع الموظفين، على جميع المستويات التنظيمية، للمساءلة بشأن تنفيذ التوصيات في مجال مسؤولية كل منهم، عن طريق نظام تقييم الأداء وتطويره المتبع في الصندوق.

٤ - ويستكمل هذا التقرير الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة على النحو الذي ورد في الوثيقة (A/65/5/Add.7). وقد تناول الصندوق المسائل المرتبطة بمراجعة الحسابات في تقريره بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠٠٩ (DP/FPA/2010/20)، وفي رد الإدارة على ذلك التقرير، الذي قدمه الصندوق إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠١٠.

٥ - والتقرير مرتب على النحو التالي:

أولا - مقدمة

ثانيا - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

ثالثا - التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الشريكة

رابعا - الخلاصة

خامسا - التوصية

سادسا - مرفق

٦ - وتحمل التوصيات المذكورة في هذه الوثيقة ذات الأرقام الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/65/5/Add.7).

## ثانيا - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

٧ - في وقت إعداد هذا التقرير، كان الصندوق قد نفذ ٣١ توصية من مجموع توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة البالغ ٩٣ توصية، لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسوف ينفذ الصندوق، ضمن جهوده لتحسين الحوكمة والرقابة والمساءلة جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات في التوقيت المناسب. وفضلا عن ذلك، يعكف الصندوق على معالجة القضايا المنهجية المتصلة بالتنفيذ والتقيد بالإجراءات على الصعيد الوطني، التي تمثل أهم شواغل مجلس مراجعي الحسابات.

٨ - وتماشيا مع تقرير الأمين العام للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/296/Add.1)، يلخص الجدول التالي حالة تنفيذ التوصيات. ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٨، يوضح الجدول أيضا الأولوية الممنوحة لكل توصية.

**حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات حسب مجال المسؤولية**

| الشعبة/المكتب القطري | عدد التوصيات | لم تنفذ | نفذت | قيد التنفيذ | مستوى الأولوية: عالية | متوسطة | مخفضة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شعبة الخدمات الإدارية | ٥١ | – | ١٠ | ٤١ | ٢٥ | ٢٦ | – |
| شعبة خدمات الرقابة | ٢ | – | ١ | ١ | – | ٢ | – |
| شعبة الموارد البشرية | ٦ | – | ٢ | ٤ | ٤ | ٢ | – |
| المنسق التنفيذي، التنفيذ الوطني | ١٣ | – | ١ | ١٢ | ٩ | ٤ | – |
| شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية | ٢ | – | ٢ | – | ٢ | – | – |
| شعبة البرامج | ١ | – | ١ | – | – | ١ | – |
| المكاتب القطرية | ١٨ | – | ١٤ | ٤ | ٤ | ١٤ | – |
| **المجموع** | **٩٣** | **–** | **٣١** | **٦٢** | **٤٤** | **٤٩** | **–** |

٩ - ويسر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يفيد بأنه نفذ٣١ توصية من مجموع توصيات مراجعي حسابات الأمم المتحدة البالغ عددها ٩٣ توصية. ويمثل هذا نسبة ٣٣ في المائة من التوصيات. وقد صدر تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. ويسير صندوق الأمم المتحدة للسكان على الطريق الصحيح لتنفيذ ٦٢ توصية، ويتوقع تنفيذ التوصيات المتبقية بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ عندما يصدر الصندوق بياناته المالية النهائية. ويتوقع الصندوق تنفيذ ٤٤ توصية إضافية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويتضمن جدول توصيات مراجعي الحسابات، الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي (http://unfpa,org/public/site/global/lang/en/pid/6782)، التاريخ المستهدف لإكمال تنفيذ كل واحدة من التوصيات.

١٠ - ولكي يكون التحليل أكثر دقة، قام الصندوق بتجميع التوصيات في فئات مصنفة تبعا لفئات المخاطر المحددة في تقرير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في عام ٢٠٠٥ (DP/FPA/2006/4). ووزعت التوصيات على الفئات التالية: (أ) المخاطر المتصلة بالعنصر البشري؛ (ب) المخاطر المتصلة بالعمليات؛ (ج) المخاطر المتصلة بالعلاقات. وتوجز الفقرات التالية الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتنفيذ التوصيات في كل فئة من فئات المخاطر.

## ألف – المخاطر المتصلة بالعنصر البشري

١١ – تشمل هذه الفئة التوصيات المتصلة بالترتيبات التعاقدية للموظفين المؤقتين، وإدارة الحضور والإجازات. وتتضمن هذه الفئة سبع توصيات. وقد نفذ الصندوق توصية واحدة ذات أولوية عالية (٢٦٩)، وتوصيتين من التوصيات ذات الأولوية المتوسطة (٣٠٠ و ٣٢٣) في هذه الفئة. ويمثل ذلك نسبة ٤٣ في المائة من توصيات هذه الفئة. ويتوقع الصندوق تنفيذ التوصيات الأربع المتبقية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

رصد الإجازات (التوصيات ٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٨)

١٢ – يشكل عدد أيام الإجازات المستحقة، التي تحدد بدقة الالتزامات التقديرية، جزءا من تنفيذ معيار استحقاقات الموظفين من المعايير المحاسبية للقطاع العام، المقرر تنفيذه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولكي يكفل الصندوق دقة حساب مدفوعات الإجازات في بياناته المالية واحتفاظ المكاتب القطرية بسجلات دقيقة ومكتملة للإجازات، يعكف الصندوق، بالاشتراك مع المنظمات الشريكة له، على إيجاد حل تقني من خلال نظام أطلس. وفيما يتعلق بالموظفين الدوليين والمحليين، سيؤدي التنفيذ المشترك بين كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلى إيجاد طريقة آلية لإصدار تقارير شهرية عن الإجازات المستحقة، على نحو يتسق مع الاعتماد المخصص للإجازات في البيانات المالية.

١٣ – ووفر الصندوق التدريب على نظام أطلس لمعالجة حالات الغياب لجميع العاملين في رصد الإجازات في المقر والمناوبين الذين بدأوا استخدام النظام في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وسوف يحسِّن ذلك عملية تسجيل الحضور والغياب.

## باء – المخاطر المرتبطة بالعمليات

١٤ – تشمل هذه الفئة التوصيات المتصلة بأنشطة الشراء والأصول والسفر والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتتضمن ٧٢ توصية.

١٥ – وقد نفذ الصندوق ١٠ توصيات ذات أولوية عالية (٢٧ و ٣١ و ٤١ و ٥٣ و ٦٨ و ٧٢ و ١١١ و ١٩٧ و ٢١٥ و ٢٧٠) و ١٦ توصية ذات أولوية متوسطة (٥٠ و ٩٩ و ١١٦ و ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢٢٠ و ٢٤١ و ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٥١ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٩ و ٤٠٥ و ٤٢٥ و ٤٣٦ في هذه الفئة). ويشكل هذا نسبة ٣٦ في المائة من التوصيات الواردة في هذه الفئة. وبحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، موعد صدور البيانات المالية للصندوق، سيكون قد نفذ التوصيات الـ ٤٦ المتبقية.

تشديد الضوابط

١٦ - لكي يعالج المخاطر المتصلة بالعمليات، عزز الصندوق ضوابطه في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٩، أصدر الصندوق، تكليفا بإجراء استعراض متعمق لإطار الضوابط الداخلية بغية كفالة مواءمة مع إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريد واي (Tradeway). ويغطي إطار الضوابط الداخلية لدى الصندوق ستة مجالات لتسيير الأعمال: المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، واستخدام الموارد، وكشف المرتبات، والأصول الثابتة، والسفر. ويدرس الصندوق الآن إمكانية إجراء استعراض مشابه يغطي مجالات إضافية لتسيير الأعمال. وسوف يساعد تنفيذ إطار الضوابط الداخلية المنقح الذي يجري العمل على تطبيقه، على تلبية شواغل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، كما وردت في الوثيقة A/65/5/Add.7.

١٨ - ويعكف الصندوق على وضع إطار لإدارة المخاطر في المؤسسة لتعزيز المسألة على نطاق المنظمة. وهذا الإطار، سيوفر الإطار التوجيه لتمكين الصندوق من تحديد المجالات التي تقتضي تعزيز الضوابط والمساءلة. وبنهاية عام ٢٠١٠، سوف يكون الصندوق قد وضع استراتيجية وسياسة لإدارة المخاطر في المؤسسة على الصعيد العالمي. وسوف يتضمن ذلك تقييما استراتيجيا للمخاطر على الصعيد العالمي إلى جانب أنشطة تقييم المخاطر للمكاتب الإقليمية والقطرية. وسوف يدعم الصندوق تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة ببرنامج تدريبي. وسترصد اللجنة التنفيذية للصندوق تنفيذ الإطار بصورة منتظمة. واعتبارا من عام ٢٠١١، ستؤدي اللجنة أيضا دور مجلس للمخاطر.

١٩ - ويضطلع الصندوق بإجراءات أخرى لتعزيز الضوابط وضمان تقيد المكاتب القطرية بالإجراءات. وتشمل هذه الإجراءات: (أ) تعزيز دور المكاتب الإقليمية في رصد التقيد بالإجراءات؛ (ب) إدخال تقييم لمساءلة ممثلي الصندوق ومديريه يتطلب منهم أن يوثقوا بصفة رسمية تقيد مكاتبهم أو شعبهم بشروط المساءلة.

المشتريات (التوصيات ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٥٩ و ٣٨٣ و ٣٨٧ و ٣٩٢)

٢٠ - يعمل الصندوق على معالجة المشتريات المعلقة من خلال زيادة التوجيه الذي يقدمه للمكاتب القطرية، ونظم الصندوق مؤتمرات شهرية عن طريق الإنترنت لجميع المكاتب الإقليمية والقطرية، لكفالة التقيد بسياساته وإجراءاته، وعزز عملية تخطيط المشتريات. ووفر الصندوق التدريب لموظفي المكاتب القطرية ووضع أدوات لمساعدتهم في مجال أنشطة

المشتريات. وسوف تقوم المكاتب الإقليمية ووحدات المقر بالمتابعة المنتظمة وكفالة التقيد بالسياسات والإجراءات.

٢١ - ولأغراض تنفيذ التوصيات المتعلقة بمشتريات أطراف ثالثة، نقح الصندوق سياسته المحاسبية لإيرادات التبرعات، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسوف تتضمن الإيرادات فقط المبالغ النقدية التي تتجاوز تكلفة المعاملة.

توثيق على الأصول (التوصيات ٢٥٦ و ٢٦٧ و ٢٨١ و ٢٩١)

٢٢ - لكي يكفل الصندوق تقديم جميع المكاتب القطرية لشهادات توثيق الأصول في الأوقات المناسبة واتباع الإجراءات الضرورية في ذلك، نفذ عملية رصد صارمة يتولى المقر بموجبها المتابعة المنتظمة مع المكاتب القطرية لضمان التقيد بالمتطلبات. وسوف يجري الصندوق عملية توثيق الأصول بعد انتقاله إلى مقره الجديد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

السفر (التوصيتان ٤٢٤ و ٤٢٩)

٢٣ - يستوثق الصندوق من أن جميع طلبات السفر تقدم في الموعد المطلوب بغرض كفالة الأخذ بالخيارات الأفضل من حيث فعالية التكاليف للمسافر والمنظمة. وتمكن الصندوق من تحقيق ذلك من خلال زيادة الرقابة والتوجيه والدورات التدريبية ونشر الإحصاءات والرسومات البيانية التي توضح فترات الإشعار المقدمة من المسافرين من مختلف الشُعب.

استخدام الأموال وأرصدة الحسابات المُعلّقة (التوصيات ٦٨ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٥٠)

٢٤ - استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، يعمل الصندوق على تعزيز مراقبة أرصدة الحسابات وتبرعات المانحين التي انقضت صلاحيتها. وقد أجرى الصندوق تحسينات على رصد ومتابعة الأموال غير المصروفة، وقلّص بالتالي حجم الأرصدة غير المصروفة في السنوات الأخيرة. واعتباراً من عام ٢٠١٠، أصبح بإمكان المسؤولين عن الميزانية الاطلاع فوراً على قائمة الاتفاقات وتواريخ الانتهاء المناظرة لها في نظام اتفاقات المانحين وتتبع التقارير. وطلب الصندوق أيضا من المشترين متابعة تصفية الحسابات المُعلَّقة. ولأغراض تصفية الأرصدة الخاملة من سجلاته، سوف يوجه الصندوق انتباه الإدارة العليا إلى القضايا المُعلَّقة بغية حلها وتصفيتها.

الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع والتزامات نهاية الخدمة (التوصيات ٤٤ و ٥٨ و ٦٢ و ٩٠ و ٩٥)

٢٥ - وضع الصندوق تقارير أكثر بساطة ووضوحاً ونشرها على المكاتب القطرية بغرض مساعدتها على استخلاص المعلومات من نظام أطلس. وسوف يكفل ذلك إدراج الشيخوخة في تحليل الحسابات المستحقة القبض والدفع.

٢٦ - وسوف يعالج الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسائل المتصلة بصلاحية ودقة واكتمال البيانات المستخدمة في حساب التزامات فترة ما بعد التقاعد والتزامات نهاية الخدمة، في الفترات المالية المقبلة في التقييم الاكتواري، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويشكل ذلك جزءا من التحضير لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعد الصندوق خطة لتمويل هذا التنفيذ.

## جيم - المخاطر المتصلة بالعلاقات

٢٧ - تتضمن هذه الفئة التوصيات المتصلة بعلاقات الصندوق مع شركائه المنفذين والعمليات ذات الصلة بذلك. وهي تشتمل على ١٤ توصية نفذ الصندوق منها توصية واحدة ذات أولوية عالية (١٣٤)، وتوصية ذات أهمية متوسطة (١٨١). ويمثل ذلك نسبة ١٤ في المائة من توصيات هذه الفئة. ويتوقع الصندوق تنفيذ التوصيات الـ ١٢ المتبقية بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

التنفيذ الوطني (التوصيات ١٢٨ و ١٣٣ و ١٤٢ و ١٤٩ و ١٥٤ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٥ و ١٧٥ و ١٨٨ و ١٩٢)

٢٨ - يعمل الصندوق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ البرامج وتحقيق النتائج. والتنفيذ الوطني مسألة معقدة وتنطوي على مخاطر تتجاوز بكثير مخاطر التنفيذ المباشر من قِبَل الصندوق. ويتمثل أحد العوامل الحاسمة لنجاح التنفيذ الوطني، وهو أمر يحظى بالأولوية لدى الصندوق، في تنمية قدرات الشركاء الوطنيين المنفذين لتمكينهم من إدارة البرامج. وهناك حاجة لوضع حلول على المدى الطويل تعتمد على النظم والعمليات الوطنية والمواءمة في داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٢٩ - وإدارة الصندوق ملتزمة بإيجاد الحلول للمسائل المتصلة بالتنفيذ الوطني التي أثارها مراقبو الحسابات. ويمثل تعزيز تنفيذ وإنجاز البرامج على الصعيد الوطني منذ عام ٢٠٠٨ إحدى أولويات الصندوق. وتعمل الإدارة العليا للصندوق على زيادة جهودها لضمان التقيد بمتطلبات التنفيذ الوطني وتعزيز الإدارة على الصعيد القطري. ويتوقع أن تؤتي نتائج الجهود

المبذولة في هذا الصدد ثمارها خلال عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لعام ٢٠١٠، التي سوف تجرى في وقت مبكر من عام ٢٠١١.

٣٠ - ولكفالة التقيد بمتطلبات التنفيذ الوطني، سوف تتولى الإدارة العليا للصندوق المتابعة مع جميع الوحدات ذات الصلة وتُخضع الموظفين للمساءلة بشأن التقيد بعمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ولهذا السبب أدرج الصندوق في نظام تقييم الأداء وتطويره ناتجا جديدا يتصل بتقيد الأداء الوطني بالمتطلبات الضرورية. وسوف تتولى الإدارة العليا ضمان المتابعة والرصد الضروريين لأداء الموظفين.

٣١ - واستعان الصندوق بخدمات شركة لمراجعة الحسابات تم استقدامها مركزياً، بموجب اتفاق طويل الأجل، للقيام بجميع عمليات مراجعة الحسابات على الصعيد القطري. وسيعالج هذا مسألة استقلال مراجعي الحسابات والجهة التي ينتسبون إليها، إضافة إلى مسألة التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية. وسوف يكفل تعيين شركة عالمية لمراجعة الحسابات تجانس الآراء المحاسبية وسط البلدان، وتحسن معدل تقديم تقارير مراجعة الحسابات. ومن المتوقع أن تدرج هذه التحسينات في عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لعام ٢٠١٠.

٣٢ - ويعمل الصندوق على اتخاذ خطوات لمعالجة مشكلة التقيد بالمواعيد فيما يتصل بتقديم تقارير مراجعة الحسابات والاستمارات المالية. وبالإضافة إلى إدراج عنصر يتصل بالتنفيذ الوطني في نظام تقييم الأداء وتطويره، يدرس الصندوق إدخال نهج منتظمة تكفل اكتمال جميع عمليات مراجعة الحسابات في الموعد المطلوب. وسوف يُلزِم الصندوق مكاتبه الوطنية بإجراء مراجعة أولية للحسابات، لكفالة وجود جميع الوثائق المطلوبة لديها ولدى شركائها المنفذين. وسوف تقوم شركة مراجعة الحسابات المذكورة بزيارة استطلاعية للتعرُّف على الأوضاع عن قرب وتعقد اجتماعات لأغراض الإحاطة قبل بدء عمليات مراجعة الحسابات.

٣٣ - ونقح الصندوق النهج المتبع في إجراء مراجعة الحسابات المتعلقة بنفقات التنفيذ الوطني واختصاصات عمليات مراجعة الحسابات الوطنية. ويعمل الصندوق حاليا على اتخاذ إجراءات لضمان إدراج المشاريع المعتزم إخضاعها للمراجعة، حسبما تقتضي الاختصاصات، في خطط مراجعة الحسابات. وسوف يستمر الصندوق في رصد المشاريع استناداً إلى الشرط الأساسي المتعلق بالحد الأدنى والشرط الأساسي القاضي بإجراء المراجعة مرة واحدة طوال مدة المشروع.

٣٤ - ولكفالة سلامة الرأي المحاسبي المتعلق بنفقات المشاريع المنفذة وطنياً ودقة المعلومات في قاعدة البيانات، يعكف الصندوق على استعراض الآراء المحاسبية في نظام إدارة مراجعة الحسابات الخاصة بالتنفيذ الوطني. وإضافة إلى ذلك، يعكف الصندوق على التحقق من دقة المعلومات الأخرى في قاعدة البيانات الخاصة بتقارير عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وسوف يجري التعديلات اللازمة.

٣٥ - وعالج الصندوق بالفعل مسألة التضارب بين العدد المتوقع لتقارير مراجعة الحسابات وعدد الشركاء المنفذين الوطنيين بناء على كل قاعدة بيانات لمراجعة الحسابات الخاصة بنفقات التنفيذ الوطني. وفيما يتعلق بتقارير عام ٢٠٠٨، تمت مواءمة عدد تقارير المراجعة يدويا، والتوضيحات الخاصة بأوجه التضارب متاحة لمن يريد الاطلاع عليها. ويقوم الصندوق بدراسة أوجه التضارب الموجودة في تقارير عام ٢٠٠٩.

٣٦ - وابتدع الصندوق نظام ترابط آلي بين نظام إدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني ونظام أطلس. وبفضل هذا الربط يمكن لنظام إدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني استجلاب المعلومات من نظام أطلس وعرضها يوميا. وتوجد بالفعل بعض أوجه التضارب. فنظام إدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني مثلا، يتضمن جميع المشاريع العاملة المدرجة في نظام أطلس، بيد أنه قد يتضمن أيضا بعض المشاريع التي اكتملت والتي لم تعد تتطلب إنفاقاً، ولكنها لم تُغلق بعد في نظام أطلس. ويعكف الصندوق حاليا على دراسة أوجه التضارب هذه.

٣٧ - ولمعالجة مشكلة النفقات غير المدعومة بمستندات، يطبق الصندوق النهج المتجانس للتحويلات النقدية ونماذج المخاطر الداخلية للصندوق بغرض الوقوف على المخاطر التي يثيرها العمل مع شركاء خارجيين وتخفيفها. ويتابع الصندوق تقارير عام ٢٠٠٨ المشفوعة بتحفظات لكفالة تحقيق المساءلة. واستهلت المكاتب القطرية، بمشاركة المقر، عملية متابعة تقارير مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٩، بغية التخلص من أي نفقات غير مدعومة بمستندات.

٣٨ - وأجرى الصندوق حلقات عمل تدريبية إقليمية عن التنفيذ الوطني وزود المكاتب القطرية بنماذج للوثائق والأدلة التوجيهية لبناء قدرات موظفي هذه المكاتب.

٣٩ - ويمثل ضعف قدرات المنفذين الوطنيين إحدى المخاطر الرئيسية للتنفيذ الوطني. وقد أكد ذلك استبيان مشترك بين الشُعب أجراه الصندوق مؤخراً للتحقق من المخاطر المرتبطة بالتنفيذ الوطني والاتفاق على كيفية معالجتها. وتتسم معالجة مسألة قدرات الشركاء المنفذين بالتعقيد، إذ أن المؤسسات الوطنية لا تخضع لرقابة الصندوق أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو غيرها من الشركاء الإنمائيين.

٤٠ - ويمثل بناء قدرات الشركاء المنفذين المهمة المحورية لكل المكاتب القطرية. وتدرج المكاتب القطرية الإدارة المالية بصورة منتظمة ضمن جهودها لبناء القدرات. وفي غياب وحدات تنفيذ المشاريع، لجأت بعض المكاتب القطرية إلى الاستفادة من متطوعي الأمم المتحدة لدعم الشركاء المنفذين. وستواصل المكاتب الإقليمية الوقوف على الاحتياجات في مجال بناء القدرات على الصعد الوطنية، والاستجابة من خلال تدابير مدعومة من المقر. وكثف الصندوق جهوده في مجال تدريب الشركاء المنفذين بشأن الإجراءات المتبعة لديه، ويستثمر الصندوق في بناء قدرات المؤسسات الوطنية على المدى البعيد.

## ثالثا - التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الشريكة

٤١ - يسترشد الصندوق باستعراض السياسات الشامل لفترة الثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة والخطة الاستراتيجية للصندوق ٢٠٠٨-٢٠١٣. وللصندوق علاقات راسخة وشواغل ومجالات عمل مشتركة مع المنظمات الشريكة. وفي عام ٢٠١٠، عمل الصندوق مع المنظمات الشريكة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات من قبيل البرمجة ومواءمة ممارسات أداء العمل، من خلال منابر مشتركة مثل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن خلال التعاون المنهجي مع المنظمات الشريكة. وكان هذا التعاون حاسماً لإحراز التقدم في نظام أطلس والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولوضع ميزانية متسقة وإدارة المخاطر. ويدفع الصندوق أجرا لقاء الخدمات التي يتلقاها بصفة أساسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الموارد البشرية والشؤون المالية في المكاتب القطرية. وتستوجب بعض توصيات مجلس مراجعي الحسابات اتخاذ إجراءات من طرف بعض هذه المنظمات الشريكة.

## رابعا - الخلاصة

٤٢ - الصندوق ملتزم بالتصدي للقضايا والمخاطر الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/65/5/Add.7). ومنحت الإدارة العليا للصندوق الأولوية لتنفيذ التوصيات التي أصدرها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وخاصة ما يتعلق منها بالتنفيذ والتقيد الوطني بالإجراءات في المكاتب القطرية. ومن القضايا المتكررة الأخرى التي تنطوي على مخاطر كبيرة إدارة الشواغر في الوظائف الحساسة وموازنة أرصدة حسابات الصندوق التشغيلي المعلقة منذ فترة طويلة، والمسائل المتصلة بإجراءات الشراء. ولكفالة تحقيق النتائج عزز الصندوق عملية المتابعة لديه. وحسبما ورد في التقرير اتخذ الصندوق خطوات لتحسين وتعزيز المساءلة والضوابط، لضمان تقيد جميع الموظفين بالمبادئ التشغيلية، وضمان أن يحقق الصندوق نتائج

ذات قيمة عالية ويستخدم الموارد بفعالية. وعزز الصندوق استجابته من خلال اتباع نهج شامل ومنهجي لتعزيز الرقابة والضوابط الداخلية وضمان التقيد بالسياسات والإجراءات.

٤٣ - ونتيجة لذلك نفذ الصندوق أو يعكف على تنفيذ الـ ٩٣ توصية التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويتوقع تنفيذ جميع التوصيات بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٢.

## خامسا - التوصية

**٤٤ - قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علما بهذا التقرير (DP/FPA/2011/1) بشأن الإجراءات التي اتخذها الصندوق بالفعل والإجراءات الأخرى التي يُخطط لها تنفيذا للتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.**

# سادسا – المرفق

**قائمة بتوصيات مراجعة الحسابات وفقا للأولويات التي حددها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (للعلم)**

١ – تتضمن فئة ''العنصر البشري'' ٧ توصيات: ٤ توصيات ذات أولوية عالية (٢٩٦ و ٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٤)؛ و ٣ توصيات ذات أولوية متوسطة (٣٠٠ و ٣١٨ و ٣٢٣).

٢ – وتتضمن فئة ''العمليات'' ٧٢ توصية: ٣٠ توصية ذات أولوية عالية (٢٧ و ٣١ و ٤١ و ٤٤ و ٥٣ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٨ و ٧٢ و ٧٦ و ٨٧ و ٩٠ و ٩٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١١ و ١٩٧ و ٢١٥ و ٢٣٧ و ٢٥٦ و ٢٦٧ و ٢٧٠ و ٢٨١ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٩ و ٣٤٦ و ٣٤٧) و ٤٢ توصية ذات أولوية متوسطة (٣٥ و ٣٩ و ٥٠ و ٦٥ و ٩٩ و ١١٤ و ١١٦ و ١٩٨ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢٢٠ و ٢٢٥ و ٢٢٩ و ٢٣٢ و ٢٣٨ و ٢٤١ و ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٥١ و ٢٦٢ و ٢٧٣ و ٢٧٧ و ٣٥٠ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦٥ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٥ و ٣٧٩ و ٣٨٣ و ٣٨٧ و ٣٩٢ و ٣٩٥ و ٤٠١ و ٤٠٥ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٩ و ٤٣٤ و ٤٣٦).

٣ – تتضمن فئة ''العلاقات'' ١٤ توصية: ١٠ توصيات ذات أولوية عالية (١٣٤ و ١٤٢ و ١٤٩ و ١٥٤ و ١٥٩ و ١٦١ و ١٦٥ و ١٧٥ و ١٨٨ و ١٩٢) و ٤ توصيات ذات أولوية متوسطة (١٢٨ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٨١).